



وضعية الأمن الغذائي الجزائري في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

The Algerian food security situation in light of the continuing repercussions of the Russian-Ukrainian War

ابراهيم عبد الحفيظي

مخبر دراسات التنمية، جامعة الأغواط

b.abdelhafidi@lagh-univ.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/07/15 تاريخ القبول: 2024/04/30 الكلمات المفتاحية: ✓ أمن، ✓ غذاء ✓ فجوة	تهدف هذه الدراسة إلى بحث أهم الانعكاسات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر، وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي. من خلال استطلاع بعض المؤشرات الرئيسية توصلت الدراسة إلى أن الجزائر في إطار سعيها لتحقيق أمنها الغذائي حققت نتائج إيجابية في الفترة (2022/2021/2020) عن طريق الأسواق الخارجية، وما زالت هناك فجوة غذائية بين الإنتاج والطلب المحلي تكرس التبعية الغذائية للخارج، وفي زمن الحرب تتجسد القناة الأكثر نقلا لآثار الأزمة في الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر في سوق الغذاء.
Article info	Abstract :
Received 15/07/2023 Accepted 30/04/2024 Keywords: ✓ Security, ✓ food, ✓ gap,	<i>This study aims to examine the most important negative repercussions of the Russian-Ukrainian war on food security in Algeria, and we have relied on the descriptive and analytical approach.</i> <i>Through some indicators, the study concluded that Algeria achieved positive results in the period (2020/2021/2022) through foreign markets, and The European Union is the first carrier of the crisis to Algeria.</i>

1. مقدمة:

يتعلق الأمن الغذائي للدول بقدرتها على توفير احتياجات المجتمع الغذائية من خلال الاعتماد على عناصر الانتاج المحلي أو من خلال الاستيراد، وفي الوقت الراهن تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطنية لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار، لذلك يُعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية ومنها الجزائر؛ فالجزائر تقع في منطقة الجفاف والتصحر وتعاني من تراجع في معدلات التساقط وتطرف المناخ كما تعاني من تزايد معدلات النمو السكاني مما يخلق ضغوطا متزايدة على طلب الغذاء في ظل عدم مرونة جهاز العرض الغذائي الذي يمثله القطاع الفلاحي، ولتعويض هذا العجز وتغطية فائض الطلب تعتمد الجزائر إلى استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات سنوياً، هذا في ظل الأوضاع والظروف العادية، ولكن مكنم الخطورة في أوقات الأزمات والصراعات والنزاعات، فثمة صلة ذات اتجاهين بين انعدام الأمن الغذائي وتفاقمه من جهة وبين الصراعات والحروب من جهة ثانية، إذ تؤدي النزاعات والحروب إلى انعدام الأمن الغذائي كما أن انعدام الأمن الغذائي يغذي الصراعات وعدم الاستقرار فتتفعل بذلك أسعار السلع الغذائية كما تحجم الدول المصدرة عن التصدير لأسباب أمنية وإستراتيجية، وقد شهد العالم مؤخراً أزمات غذائية كثيرة مثلما حدث عقب الأزمة المالية العالمية 2008 وصولاً إلى مصاحبات كورونا التي واجهت جميع الدول فسارعت إلى إجراءات العزل الصحي و تبنت القيود المفروضة على تنقل السلع وعلى حركة الأفراد فتعطلت تدفقات سلاسل الإمداد وعُثِّقَت الأسواق وانتشر الجوع وارتفعت معدلات الفقر، فتحوّلت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية عالمية، وبينما هي الدول تلتقط أنفاسها وتلملم أوضاعها لتتعافى من آثار كورونا وإذا بالحرب الروسية الأوكرانية تستعر وتلقي بشرها على العالم ككل لتعمق أكثر فأكثر من حدة ما سبق وليتولد عنها العديد من الأزمات الأخرى كالتضخم، وأزمة الطاقة والغذاء، وأزمات سلاسل الإمداد وغيرها.

2.1 إشكالية الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية في عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمقابلة الطلب المتزايد نتيجة الزيادة السكانية مما ترتب عليه وجود فجوة غذائية في السلع الاستراتيجية كالحبوب والحبوب فارتفعت بذلك فاتورة الواردات الغذائية في الجزائر، لتأتي الحرب الروسية الأوكرانية كظرف مفاجئ للدول المصدرة ذات التأثير الكبير على الأمن الغذائي للدول المستوردة فطالها تبعات اقتصادية كبيرة من الحرب، انطلاقاً مما سبق سنحاول في هذا العمل أن نجيب على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن الحفاظ على الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تطاول أمد الحرب الروسية الأوكرانية ؟ والذي يندرج تحته العديد من الأسئلة الفرعية كالتالي: ماهية الأمن الغذائي؟ وما هي أبعاده ومحدداته؟ ما هي قنوات انتقال الأزمة الغذائية إلى الجزائر في ظل مخاطر الحرب الروسية؟ ما هي البدائل والحلول الممكنة لتحقيقه؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ إضافة الى الخسائر البشرية والاقتصادية المحلية التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية في البلدين المتحاربين فإن للحرب تداعيات وخسائر اقتصادية عالمية أدت إلى أزمة غذائية عالمية؛
- ✓ تعيش الجزائر حالة من الهشاشة في أمنها الغذائي
- ✓ استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها سيؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر.

4.1 أهمية الدراسة :

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول قضية راهنة "الحرب الروسية الأوكرانية"، لها تبعاتها على الاقتصاد العالمي ككل وتمس أهم القطاعات خطورة بالنسبة للدول "الطاقة والغذاء"، لذلك جاءت هذه الدراسة لتعالج أزمة من أخطر الأزمات التي تهدد أمن وسلامة

الوطن اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا، وبالتالي فإن النتائج المرجوة من هذه الدراسة يمكن أن تساهم في تقديم رؤية إضافية للوقوف على أبعاد وتفاصيل هذه الأزمة وإيجاد الحلول لتفادي تفاقمها في المستقبل القادم.

5.1 هدف الدراسة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الاحاطة بالجوانب المتعلقة بمشاكل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الظروف الدولية الراهنة من خلال الإجابة على جملة التساؤلات التي طرحناها سابقا، وكذلك تسليط الضوء على آثار الحرب الروسية الأوكرانية المباشرة على الأمن الغذائي الجزائري وإبراز التحديات التي تواجهه وصولاً لعرض بعض النتائج التي يمكن أن تساهم في معالجة الأزمة.

6.1 منهج الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم اعتماد كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف مختلف المفاهيم النظرية وتفسير المعطيات الرقمية المختلفة، والاستقرائي الذي يقوم على ملاحظة واقع الأزمة لمعرفة أسبابها والوقوف على أبعادها لتدارك تداعياتها المستقبلية واستقراء تغيراتها واتجاهاتها المستقبلية في ظل الأزمة الأمنية الدولية المستجدة.

2. مفهوم الأمن الغذائي:

تطور مفهوم الأمن الغذائي منذ الخمسينات ليأخذ ابعاداً اجتماعية وسياسية وأخلاقية أيضاً، عندما يتعلق الأمر بتأمين الغذاء للفئات الأكثر حاجة لغذاء نوعي كالأطفال والنساء، لقد تطور مفهوم الأمن الغذائي عبر الزمن نظرا لعدة ظروف واعتبارات خلال فترات مختلفة عرفها الاقتصاد العالمي وإذا عدنا إلى فكر مالتوس فإنه يفترض أن نمو السكان يسير وفق متتالية هندسية وفي المقابل فإن نمو الناتج يكون بمتتالية حسابية وهذا ما يعني انه مع مرور الزمن فإن الموارد المتاحة من الأراضي والناتج الزراعي والتي تشكل عناصر العرض قد لا تكون قادرة على تلبية الطلب الذي يدفعه النمو السكاني المتسارع مما يعني أن البشرية قد تواجه تحدي توفير الغذاء وهنا نلاحظ أن مسألة الأمن الغذائي ترتبط ارتباطا وثيقا بتوافر الأغذية، (الدين، 2019، صفحة 23)، وعرفته منظمة الزراعة والتغذية FAO كالتالي: "يتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي، الاقتصادي والاجتماعي إلى أغذية كافية، آمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية" (FAO, 2021, p. 190) كما يعرف بمدى الإطمئنان إلى قدرة الاقتصاد الوطني على إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان حاضرا ومستقبلا، سواء كان ذلك من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال القدرة على الاستيراد (منيرة، 2019، صفحة 551) كما عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازميتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بأسعار تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية (سارة، 2023، صفحة 99)، نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن مفهوم الأمن الغذائي هو الحالة التي يستطيع جميع أفراد المجتمع الحصول على ما يحتاجون من غذاء كاف وصحي وفقا لحدود دخولهم المتاحة، والأمن الغذائي لا يعني الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يتحقق. حصرا من العوامل الداخلية والإنتاج المحلي، بل يعني توفير احتياجات جميع الأفراد من الغذاء سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد. وبالتالي فتوفر الأمن الغذائي يتوقف على شروط يمكن تلخيصها كالتالي: (القاسم، 1993، صفحة 174)

- ✓ انتاج اكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان كما ونوعا من موارده الذاتية أو موارد بلد أو بلدان مخالفة .
- ✓ انتاج أكبر عدد من المواد الغذائية وفق أسس الفائدة النسبية و الجدوى الاقتصادية التي تلي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد و خارجه.

- ✓ تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم و النوع المناسبين من جميع الطبقات الاجتماعية والإقتصادية وفي كل الأوقات، بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنشاط والصحة والحيوية المقبولة وفق المعايير العالمية.
- ✓ تحقيق أكبر نسبة من الميزان التجاري الغذائي وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية.
- ✓ تحقيق أكبر نسبة مفعومة من الميزان التجاري العام وفق أسس تجارية مستقرة و وفق أسس تنافسية عادلة.
- ✓ توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لطلبات السكان من الغذاء أطول مدة ممكنة لا تقل عن ستة أشهر.
- ✓ توفر قوة تفاوضية ذاتية أو من خلال الانتماء لعضوية تحالف اقليمي أو غير اقليمي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة و مناسبة اقتصاديا وسياسيا.

كما أنه لابد من التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما "الأمن الغذائي المطلق" ويقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها وبين "الأمن الغذائي النسبي" الذي يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. (واعر، 2021، صفحة 67)

3. أبعاد الأمن الغذائي الرئيسية:

الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي أربعة هي: الكفاية أو توافر الغذاء، ثم الوصول أي الوصول إلى الغذاء، والاستقرار والانتفاع، هذه الأبعاد الرئيسية هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ذلك أنه مر بعدة تطورات في الفترة الممتدة من أواخر الخمسينيات الى غاية اواخر التسعينات ومعه تغيرت أبعاده الرئيسية لتتمثل كما يلي:

1.3 الكفاية أو الوفرة:

نقصد بالكفاية توافر الإمدادات الغذائية اللازمة على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني (جانب العرض) لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان استقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، حيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات. (آمال، 2020، صفحة 298) فهو عبارة عن المواد الغذائية التي يمكن للدولة توفيرها لمواطنيها، وهذا بعدة طرق اما عن طريق الانتاج المحلي وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لأراضيها الزراعية، التي تتبعها كفاءة كبيرة في استخدام المياه وإما عن طريق الاستيراد من البلدان التي لديها الفائض في المواد الغذائية التي تلتزم الدولة توفيرها، كما يمكن أن يتوفر الغذاء عن طريق المساعدات الدولية التي تستقبلها الدولة من البلدان الأخرى (غردى، 2023، صفحة 112).

2.3 إمكانية الوصول إلى الغذاء:

جاءت أعمال العديد من الباحثين أمثال Sen Amartya لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا رغم توفر الغذاء بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب ارتفاع أسعاره أو انعدام الدخل لديها، مما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، حيث لم يعد الاهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الاهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب، على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردى كذلك. (آمال، 2020، صفحة 298)

3.3 الاستقرار: إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الامكانية بسبب صدمة

معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية معينة، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب

أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملئ في كل الأوقات وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء معا (عباد، 2017، صفحة 02).

4.3 الانتفاع:

طريقة استعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد والتخزين... الخ، وينقسم بعد الانتفاع إلى مجموعتين، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، وخصوصا توفر التجهيزات المنزلية المناسبة، الحصول على المياه والصرف الصحي، في حين تشمل المجموعة الثانية على نتائج الانتفاع من التغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد أضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربع مؤشرات أخرى لنقص التغذية المفيدة تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص فيتامين "أ" بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل. (عباد، 2017، صفحة 02)

4. أسباب الأزمة الغذائية العالمية الراهنة:

ارتفعت أسعار المواد الغذائية المحلية ارتفاعاً حاداً في عام 2022 في معظم البلدان، مما أضعف إمكانية الحصول على الغذاء لاسيما للأسر منخفضة الدخل التي تنفق غالبية دخلها على الغذاء وتُعد أكثر عرضة للمعاناة بوجه خاص من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وجاء ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية في أعقاب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية العالمية، والذي تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا، وبلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة والأرز 18% و 27% و 10% على الترتيب في أكتوبر عام 2022 مقارنة بشهر أكتوبر عام 2021، ومن المتوقع أن يصل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ذروة جديدة نهاية عام 2023، متجاوزاً أزمة الغذاء التي حدثت بين عامي 2007 و 2008، وقد أدت مجموعة من العوامل منها زيادة معدلات الفقر وتعطل سلاسل الإمداد في أعقاب تفشي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا وارتفاع التضخم وارتفاع أسعار السلع الأولية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وهذه الأزمة متعددة الأوجه وتؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء ومدى توفره، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل على الصحة العامة والإنتاجية، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة نوجزها كالتالي:

✓ على مدى العقدين الماضيين تم بناء المخططات اللوجستية للتجارة العالمية على أساس النقل غير المكلف وكان لكل من أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية الدور المشترك في تضخم أسعار النقل من خلال رفع تكاليف النقل البحري للحاويات، فمن مفرزات الاغلاق الاقتصادي كانت تنتظر السفن في المستودعات فترة زمنية أكبر قبل الدخول الى الموانئ وتفرغ البضائع مما يزيد من زمن الشحن وبالتالي التكاليف، والتي تمر في شكل زيادات في التكاليف للعملاء ومع الحرب تم فرض رسوم اضافية فتزايد الضغط التصاعدي لأسعار النقل البحري؛ (نادية، 2022، صفحة 514)

✓ أجبرت أزمة كورونا المصانع حول العالم على التوقف مما تسبب في ابطاء عملية الانتاج والذي بدوره الى توليد ضغط مباشر على سلاسل الامدادات التجارية والإمدادات العالمية والتي تحافظ عادة على تزويد الدول بمختلف السلع والحاجات الأساسية ومع انتشار الوباء امتدت القيود المفروضة على تصدير الامدادات الطبية الاساسية اضافة الى تهديد تجارة الاغذية بعد فرض بعض الدول القيود على صادرات الارز مثل الفيتنام والقيود التي فرضتها روسيا على تصدير القمح والحبوب، مما تسبب بأزمة في سلاسل امداد السلع الاساسية التي يعتمد عليها مليارات البشر؛ (نادية، 2022، صفحة 515)

✓ ارتفاع أسعار الأسمدة، بحسبان أن الأسمدة منتج كثيف استخدام الطاقة مما أدى ارتفاع كلفة إنتاج المواد الغذائية.

- ✓ نقص انتاج الحبوب لمواسم عديدة بسبب عوامل بيئية ومناخية منها: انتشار مناخ الصحراء، نقص المخزونات الجوفية ومنسوب الماء الجاري، وارتفاع درجة حرارة الأرض بما أثر في الانتاج الغذائي لا سيما في أوروبا والشرق الأوسط والهند.
- ✓ صعوبة الوصول إلى اسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الاغلاق التي اتبعتها الدول عربياً وعالمياً عقب الازمة الصحية كورونا؛
- ✓ تزايد الاتجاه من قبل الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام المحاصيل الزراعية الأساسية كقود حيوي خاصة الذرة بدلا عن النفط، وذلك بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل، والمحافظة علي البيئة، وتحسين أمن الطاقة، مما أدى إلى تناقص إمدادات الغذاء (عمار، 2013، صفحة 73).
- ✓ نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية على المساحات المزروعة والإنتاج مما نتج عنه نقص في المعروض وارتفاع في الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار ويزداد أثر ذلك إذا تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية اغلاقية (عميش، 2022، صفحة 262)
- ✓ ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصادات الناشئة، خاصة الصين والهند، وظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 500 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية، مكنتها من ترقية مائدة طعامها اليومي بكميات إضافية من الحبوب واللحوم، وبقدر ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارع من القمح والأرز والألبان واللحوم.
- ✓ زيادة سكان العامل بمعدل يصل الى 74 مليون سنويا، وهو يضع عبئا اضافيا على اطعام الجياع والفقراء.
- ✓ التغيرات المناخية الحادة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الامطار، وتزايد موجات الجفاف والتصحر في كثير من مناطق العالم، ومنها منطقة البحر الاسود وروسيا والارجنتين مثالا. وفي المقابل، كانت الامطار الغزيرة والفيضانات في استراليا والحرائق في روسيا، حيث نتج عن كل ذلك تناقص المساحات المزروعة، وتدهور الإنتاج من المحاصيل الزراعية كذلك، أدى التبدل في امتداد الفصول إلى حدوث آثار مدمرة أثرت وستؤثر في إمدادات الغذاء العالمية، خاصة في الدول الكبرى المنتجة للغذاء.
- ✓ النمو الصناعي وما أدى إليه من تناقص الأرض الزراعية، وتغير في التركيبة السكانية داخل دول العالم نتيجة تزايد المد الحضري على حساب القطاع الزراعي الذي تضاءلت أهميته، نتيجة لعدم توجيه الحكومات الاهتمام إليه، ونقص الخدمات الأساسية فيه، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات هجرة المزارعين الريفيين إلى المدن، وهجرة الأراضي الزراعية وتقلصها لتحويلها إلى النشاط الصناعي (عمار، 2013، صفحة 73).

5. دور الحرب الروسية الأوكرانية في تكريس الأزمة الغذائية عالميا:

في الرابع والعشرون من فبراير 2022 أطلقت روسيا حملة عسكرية على أوكرانيا المجاورة التي تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو بحجة أن خطط الأخيرة تشكل تهديدا مستمرا على أمنها وقد كان لتلك الحرب تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة على جميع الصعد.

1.5 الخسائر على الاقتصاد الروسي:

تعرضت روسيا لخسائر اقتصادية متنوعة بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصد، وانحيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات

ووقف التعامل مع روسيا، وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة وأُغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية وكذلك حُظرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم. (الشافي، 2022، صفحة 10).

2.5 الخسائر على الاقتصاد الأوكراني:

تشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد الأوكراني سيسجل انكماشاً بنسبة 35 % عام 2023، وذلك على الرغم من تضرر النشاط الاقتصادي من جراء الدمار الذي لحق بالقدرات الإنتاجية، وتضرر الأراضي الزراعية، وانخفاض المعروض من الأيدي العاملة، حيث تشير التقديرات إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص. ووفقاً لتقديرات حديثة للبنك الدولي، فإن إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنية التحتية تبلغ إجمالاً 349 مليار دولار على أقل تقدير، أي أكثر من 1.5 ضعف حجم اقتصاد أوكرانيا قبل الحرب في عام 2021 (الدولي، 2022).

3.5 الخسائر على الاقتصاد الأوروبي:

واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب منها: (الشافي، 2022، صفحة 11)

✓ **انخفاض حجم التبادل التجاري:** حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، لكن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا أثرت بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية؛

✓ **تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا:** وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020، وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020، كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضاً حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا (نحو 23 مليار دولار) لمخاطر عدم القدرة على السداد؛

✓ **تهديد أمن الطاقة الأوروبي:** حيث تُعد روسيا أكبر مورد للطاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33% من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا؛

✓ **تهديد الأمن الغذائي الأوروبي:** حيث تُعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، وفي ضوء تطورات الأزمة، ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية، خاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40% إلى 60%؛

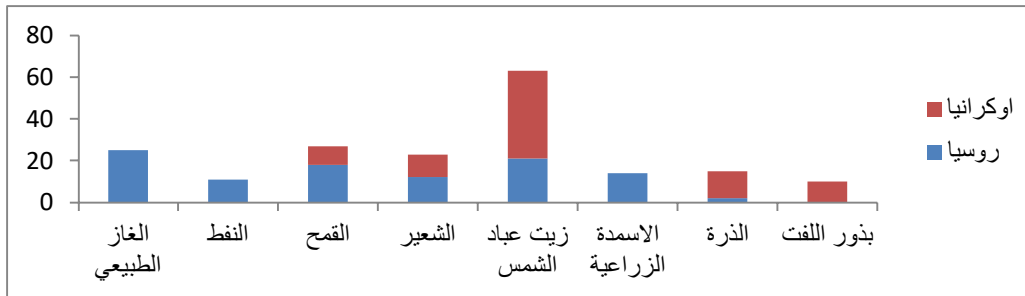
✓ **أزمة اللاجئين الأوكرانيين:** حيث غادر نحو 4 ملايين شخص أوكرانيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة "منتصف 2022" وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير التقديرات إلى أن جهود الإغاثة تتطلب نحو 30 مليار يورو (32.7 مليار دولار) خلال العام الأول فقط؛

✓ **تضرر قطاع الطيران والسياحة:** مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، كما تُعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع، والبنوك والخدمات المالية بنسبة تتراوح بين 10% و 50%.

4.5 التداعيات على امدادات الغذاء العالمية:

تشكل كل من روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية، حيث تمثل روسيا نحو 25% من صادرات الغاز الطبيعي العالمي و18% من صادرات الفحم، و14% من صادرات البلاتين، و11% من صادرات النفط الخام العالمي، ومن ثم فإن الحرب تؤدي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، والذي من شأنه أيضا أن يخفض النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تلعب كل من أوكرانيا وروسيا دورا رئيسا في أسواق الغذاء العالمية فأوكرانيا وروسيا منتجان رئيسيان للقمح والشعير والذرة، وتمثلان معا 27 و23 و15% من الصادرات العالمية. وكلاهما يشكلان ما يقرب من ثلثي صادرات زيت عباد الشمس، حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقرب من نصف الصادرات العالمية 42% بينما تمثل روسيا 21%. وبالتالي فإن الحرب كان لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الأمن الغذائي. ذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا (الدولي و..، 2022، صفحة 7)

الشكل: 01 صادرات اوكرانيا وروسيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية الفترة (2019-2021)

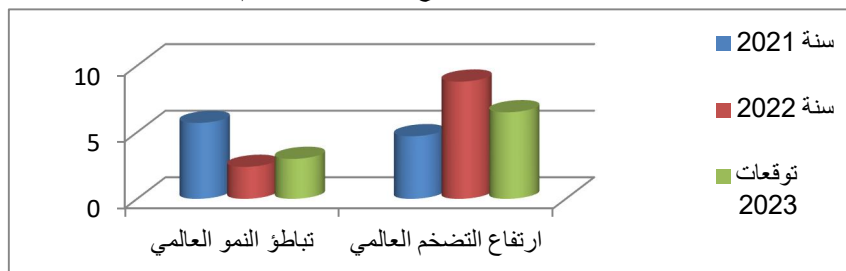


المصدر: من اعداد الباحث بناء على: (الدولي و..، 2022، صفحة 07)

كما تعتبر روسيا أكبر مصدر في العالم للأسمدة حيث تمثل 14% من حجم الصادرات العالمية وبالتالي فإن أي نقص في الأسمدة سوف يشكل خطرا كبيرا على الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى نقل تكاليف المدخلات المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين أو ينتج عنها استخدام أقل للمدخلات، وتقليل كمية المحاصيل حيث ستؤثر التكاليف الباهظة سلبا على إمكانية إنتاج الغذاء وبالتالي على الأمن الغذائي في العالم.

ما إن بدأت الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من توترات جيوسياسية وجغرافية، وبالنظر للمكانة التي يحتلها البلدان "روسيا وأوكرانيا" في أسواق السلع الغذائية وأسواق الطاقة والسلع الأساسية والمعادن، تراجعت معدلات النمو العالمي كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعات كبيرة خلال النصف الأول من عام 2022، غذتها اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن الى جانب ارتفاع أسعار النفط والطاقة الى مستويات تاريخية كما في الشكل الآتي:

الشكل: 02 تباطؤ النمو وارتفاع مستويات التضخم العالميين



المصدر: من اعداد الباحث بناء على: (الدولي ا.، آفاق الاقتصاد العالمي، 2022، صفحة 09)

كما أن تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية جعل الضرر الاقتصادي أكثر تدميرا وجعل تداعيات الصدمة مضاعفة من خلال: (الدولي و، 2022، صفحة 08).

- ✓ التداعيات بصورة مباشرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة مما دفع بالتضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما أدى بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب؛
- ✓ . التداعيات غير المباشرة نتيجة الخسائر والأضرار على الدول الأوروبية مما زاد من ارتفاع الأسعار العالمية؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الشحن مما أثر على التضخم في البلدان المستوردة أكثر من غيرها حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة لنقلات النفط خلال شهري أبريل ومايو 2022 بمتوسط 120 % على الطرق البحرية العالمية الرئيسية.

وفي ظل هذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة، تسارع التضخم في كل من الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية والبلدان النامية، وارتفع المتوسط العالمي لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8٪ في أبريل 2022 وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، وبلغ معدل التضخم الإجمالي في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية 9.4٪ وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، في حين أن التضخم في الاقتصادات المتقدمة وصل إلى نحو 6.9٪ وهو الأعلى منذ عام 1982. تأتي تهديدات الأمن الغذائي العالمي جراء إدارة الأزمة، وليس من حيث كميات الغذاء، فروسيا قيدت صادراتها من الحبوب منذ اندلاع الحرب، مما ساعد بشكل كبير على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمي، كما أن القيود التي فرضتها الحرب على صادرات أوكرانيا من الزيوت والحبوب أدت لنفس النتيجة أيضا ولم تتوقف التهديدات على هذا الجانب فقط من خلال أداء طرفي الأزمة، ولكن أطرافا أخرى فاعلة في إنتاج وتجارة الغذاء اتخذت إجراءات تؤدي إلى خلخلة معادلة الأمن الغذائي العالمي، منها قرار الهند حظر صادراتها من القمح، وكذلك رفض الصين تلبية مطلب الاتحاد الأوروبي بالإفراج عن جزء من احتياطياتها من الحبوب من أجل تهدئة الأسعار في السوق الدولية.

6. وضعية الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر:

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق وعدم التناسب بين الإنتاج المحلي للغذاء والكميات الغذائية اللازمة والضرورية للسكان (الطلب)، الأمر الذي يؤدي بالدولة المعنية لاستيراد الغذاء من الخارج. وكلما زاد اتساع هذا الفارق دل على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء وبالتالي كلما اتسع حجم الفجوة كلما زاد تعرض الأمن الغذائي الوطني للتهشاشة والخطر.

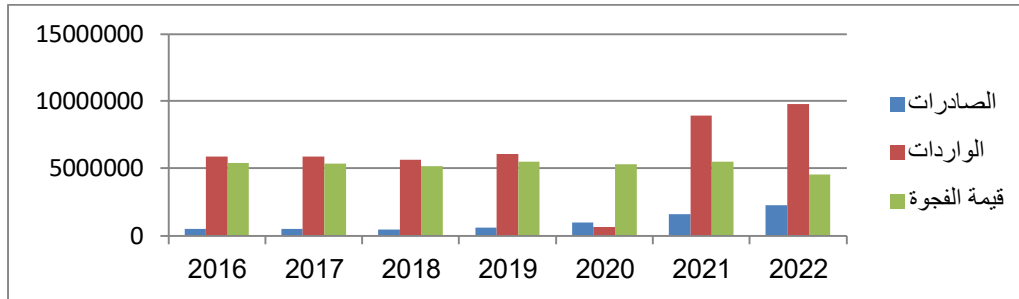
الجدول: 01 تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة: (2016-2022)، ألف دولار

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2016	5893694	482182	5411512
2017	5892583	482071	5347512
2018	5618500	468914	5149586
2019	6086473	592356	5494117
2020	6258417	952135	5306282
2021	8930080	1598070	7332010
2022	9792050	2250800	7541250

المصدر: اعتمادا على معطيات FAO.ORG

إن للزراعة مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني الجزائري إذ يساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25 مليار دولار سنويا، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل لكن ومع ذلك تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز هيكلية في أمنها الغذائي، ولا زالت تبعيتها للخارج في هذا المجال أحد السمات البارزة للاقتصاد الوطني وهذا يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الجدول السابق والشكل الموالي نلاحظ أن فاتورة الواردات من الغذاء هي في ارتفاع مستمر، وإن كان هناك تحسن في بعض السنوات (2022/2021/2020) إلا أنه لا يغطي الاحتياجات الغذائية للسكان، وهذا ما يفسر ارتفاع درجة التبعية الغذائية للخارج ففي سنة 2022 على سبيل المثال أين حققت الجزائر أعلى مستوى صادرات خارج المحروقات تجاوز 07 مليار دولار، وتراجعت فاتورة الواردات من 63 مليار دولار إلى 38 مليار دولار كانت فاتورة الواردات الغذائية قد بلغت 9.7 مليار دولار لتمثل أكثر من 25 بالمائة من إجمالي الواردات. وبالتالي لا يمكن الجزم أبدا حتى في ظل هذا التحسن المؤقت أن الجزائر قد حققت أمنها الغذائي.

الشكل: 03 تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة: (2016-2022)، الوحدة: ألف دولار



المصدر: اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.ORG

إن المتتبع لتطور كل من الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية سوف يدرك درجة التبعية الغذائية الكبيرة للخارج، حيث أصبحت الجزائر دولة استيراد بامتياز نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي، وقد يعزى التبعية المعبر عنها هنا بالفجوة الغذائية إلى مشاكل القطاع الفلاحي الكثيرة مثل الجفاف، عدم انتظام التساقط، ضعف تمويل القطاع، ضعف قدرات التخزين، ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية، والافتقار إلى الخبرة التقنية والتكنولوجية.

الجدول: 02 ترتيب الجزائر الدولي في الأمن الغذائي بناء على مؤشرات سنة 2022

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	مؤشر تحصيل الغذاء	مؤشر مخاطر الأزمات	مؤشر الأمن الغذائي
الولايات م. أ	01	7.9	8.76	2.76	7.7
قطر	29	6.99	8.00	2.09	5.0
عمان	41	6.77	7.55	2.57	5.33
الجزائر	43	6.76	6.66	1.69	5.29
السعودية	44	6.75	7.96	2.32	4.61

المصدر: (Analytics, 2022)

تعتبر المؤشرات العديدة التي تقيس الأمن الغذائي للدول ذات أهمية بالغة نظرا لما لها من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي، ففي سنة 2021 صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية وفي المرتبة 54 من بين 113 بلدا عبر العالم محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019. هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100 أي 77.9 نقطة بالنسبة للارتفاع و 58 نقطة فيما يخص الوفرة و 62 نقطة للتنوع والسلامة الصحية وبالتالي تحسن تصنيفها من المرتبة 70 في سنة 2019 إلى المرتبة 58 في

سنة 2020 ثم الى المرتبة 54 في سنة 2021، ومن خلال تتبع بعض المؤشرات والتقارير السابقة يتضح أن الجزائر اليوم في وضع أمن غذائي مريح. وأن النتائج الجيدة المحققة منذ 2020 وثلاث سنوات متتالية (2022/2021/2020) كانت أعلى من كل البلدان الافريقية وكثير من البلدان العربية "السعودية مثلاً" من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي، بل صارت الجزائر شبيهة بالبلدان الغربية ذات مستوى الدخل المرتفع، أيضا وبالتوازي مع ارتدادات الحرب بأوكرانيا وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية جديدة لتأمين وحماية أمنها الغذائي القومي كان أهمها تخصيص نحو 6.4 مليار دولار لتعزيز مخزون الحبوب سنة 2022 كما هو مبين في الجدول التالي:

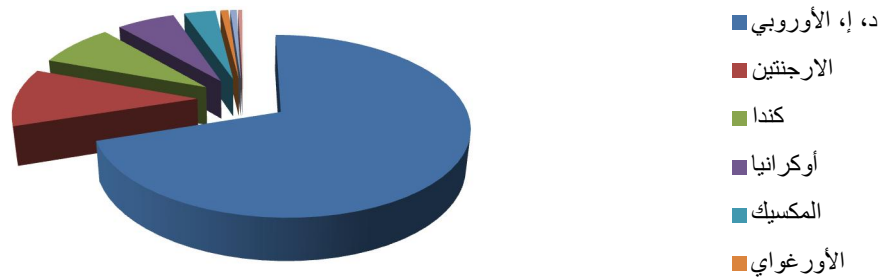
الجدول: 03 التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من القمح سنة 2022 (ألف دولار).

البلد	جوان-جويلية	2020	2021	2022	الحصة السوقية (%)	التغير 2022/2021
	2020	2021	2022	2020	2021	2022
الاتحاد أ	6,079,999	5,941,105	5,367,387	85.47	79.06	66.83
الأرجنتين	0	92,360	815,680	0	1.23	10.16
كندا	372,615	1,001,560	614,184	5.24	13.33	7.65
اوكرانيا	34,833	13,000	466,912	0.49	0.17	5.81
روسيا	0	28,502	-	0	0.38	-
المكسيك	255,638	218,470	252,850	3.59	2.91	3.15
الأوروغواي	0	31,498	63,748	0	0.42	0.79
استراليا	0	0	52,148	0	0	0.65
الولايات م	274,448	187,875	33,900	3.86	2.5	0.42
تركيا	629	160	1,266	0.01	0	0.02
مصر	45	0	-	0	0	-
السعودية	485	0	0	0.01	0	0
بريطانيا	95,000	0	0	1.34	0	0

Source: (Hales, 2022, p. 11)

الجزائر هي واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم، ففي عام 2021 مثلت الحبوب حوالي الربع من إجمالي فاتورة الواردات الغذائية للجزائر والتي بلغت أكثر من 9 مليارات دولار، وفي عام 2022 صنفت المنظمة العالمية للزراعة والأغذية "FAO" الجزائر في المرتبة الرابعة عالمياً والثانية أفريقياً ضمن قائمة الأكثر استيراداً للقمح في العالم بمعدل سنوي يتراوح بين 7 إلى 11 مليون طن.

الشكل: 04 التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من القمح سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحث

وكما هو موضح في الشكل السابق، لا تمثل واردات الجزائر من أوكرانيا وروسيا سوى نسبة قليلة لم تتجاوز 06 بالمئة فقط، ولم يكن للحرب تأثير على هذه الواردات، فلطالما اعتمدت الجزائر بشكل أساسي على القمح المستورد من دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وإسبانيا ومن خارجه ككندا والولايات المتحدة والأرجنتين وأوروغواي والمكسيك. وبالتالي فتبعية الجزائر ضعيفة إزاء الحبوب الواردة من البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا)، لكن هذه الملاحظة لا تعني أن الجزائر في منأى عن الرهانات الجيوسياسية التي تبرز حول الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية حيث تنعكس الأسعار الباهظة لهذه المنتجات في الفاتورة الغذائية الإجمالية وليس ثمة حتى يومنا هذا ما يشير إلى أن البلد قادر على الحصول على هذه المنتجات دون كلفة سياسية إذا استمر النزاع الروسي الأوكراني.

7. خاتمة:

تمتلك الجزائر امكانات طبيعية وبشرية هائلة تؤهلها أن تحقق اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي، لكن الواقع غير ذلك إذ هي بلد ذو فجوة غذائية كبيرة يعتمد على الخارج بشكل كبير في سدها، وهي بذلك رهينة في أمنها الغذائي للتقلبات الدولية، فما إن انتهت الازمة الصحية كورونا حتى اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية وأثرت هذه الحرب بشكل سلبي وكبير على الأمن الغذائي في كل دول العالم من خلال الروابط التجارية والتي نقلت مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالندرة في المواد الغذائية بسبب الانقطاع في سلاسل الامداد وتذبذب عمليات النقل والخدمات اللوجيستية الأخرى، والثانية هي الأسعار التي ما فتئت في ارتفاع كنتيجة طبيعية للنتيجة الأولى، ضف إلى ذلك حالة الذعر الذي تعاني منه الدول فيما يتعلق باستمرار الحرب وبالتالي لجوئها إلى تخزين الغذاء وعدم فتح مخازنها للتجارة الدولية في ظل المخاطر المتعلقة باستمرار آماد الحرب وسوف يبقى ملف الأمن الغذائي في الجزائر يمثل هاجسا كبيرا للحكومات المتعاقبة في ظل الأوضاع الحالية وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من الدولة إدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي .

8. نتائج الدراسة:

- ✓ تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية السبب الرئيسي والعامل الجوهري في تقلبات أسواق الغذاء العالمية وارتفاع أسعارها في الفترة الراهنة بسبب جغرافيا التوزيع التي تربط مناطق الحرب بمختلف مراكز الانتاج والامداد ؛
- ✓ يشهد العالم انخفاضاً وندرة في المعروض العالمي من السلع الغذائية بسبب تزايد المخاوف والتوقعات حول استمرار الحرب إلى أجل غير معروف، وهو السبب الذي جعل الدول المصدرة للغذاء تلجأ إلى تخزين فائضها بدل طرحه في الأسواق الدولية سعياً منها للمحافظة على أمنها الغذائي في حال لو استمرت الحرب؛ وهذا الاجراء ما من شأنه أن يفاقم أزمة الغذاء حول العالم، لاسيما في الدول التي تعاني في الأساس من تدني مستويات الأمن الغذائي كالجزائر؛
- ✓ تعتبر الواردات القناة الرئيسية لنقل مخاطر وآثار الحرب الروسية الأوكرانية إلى سوق الغذاء في الجزائر، ويمثل الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الأول المعني بنقل آثار الحرب إلى الجزائر بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية نتيجة للضغوط التي فرضتها روسيا والتي تستحوذ على أكثر من 35 بالمئة من تجارة الاتحاد الأوروبي الخارجية؛
- ✓ في ظل التقارب الجزائري الروسي الأخير أصبحت الدول الغربية تعتبر الجزائر ضمن البلدان غير الصديقة، وهذا يمكن أن يكون تأثير على واردات الجزائر الغذائية من الاتحاد الأوروبي للضغط على مواقفها السياسية؛
- ✓ الجزائر وإن كانت تعاني من فجوة غذائية مقلقة إلا أنها لا تعاني أبداً من أوضاع انعدام أمن غذائي لأن المعروض الزراعي الوطني يتم دعمه بنحو منتظم وفعال بالواردات من أجل تموين السكان، كما أن الدعم والإعانات الغذائية الممنوحة حاسمة في تغطية الحاجات الغذائية للمواد الأساسية

✓ يتعلق تحقق الأمن الغذائي الجزائر في الأجل القريب بعودة الاستقرار في الأسواق العالمية للغذاء، وهو شرط مرهون بانتهاء الحرب الروسية الأوكرانية، أما في الأجلين المتوسط والطويل فلا يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي الجزائري الحقيقي إلا إذا تراجع وزن الواردات الغذائية في هيكل الواردات الكلية، وتم الاستغناء عنها لصالح الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الانتاج والعرض الوطني خصوصا في السلع الغذائية الاستراتيجية.

9. قائمة المراجع:

- Washington .Global Food Security Q2 2022 .(2022) .Deep Knowledge Analytics
- Rome: FAO United states .World food and agriculture -Statistical yearbook 2021 .(2021) .FAO
- .Washington United States Departement of Agriculture .Grain and Feed Update .(2022) .Nabila Hales
- البنك الدولي .(2022) .آفاق الاقتصاد العالمي . واشنطن.
- البنك الدولي .(2022) .تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية . واشنطن.
- بن شهيدة سارة .(2023) . دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ. مجلة البصائر ، 2 (1).
- بن عيسى كمال الدين .(2019) .مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام . سطيف: جامعة سطيف.
- بن عيشي بشير وبن عيشي عمار .(2013) . ارتفاع أسعار الغذاء العالمية مسبباته وسبل مواجهته. مجلة الاقتصاد والتنمية (02).
- بوكير آمال .(2020) .الجزائر بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام أو السيادة الغذائية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 1 (14).
- حسام زواوي ومحمد غردى .(2023) . الاستثمار الزراعي في تركيا وأهميته في تحقيق الامن الغذائي بها. مجلة الابحاث الاقتصادية ، 18 (01).
- خشمان الخنساء ومشاش نادية .(2022) . الأمن الغذائي في ظل الأزمات : قراءة في تكاليف الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري. مجلة جديد الاقتصاد ، 17 (1).
- سعيح منيرة .(2019) . أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي . مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 10 (03).
- صبيح القاسم .(1993) . الأمن الغذائي حاضره ومستقبله، الجزائر: مؤسسة عبد الحميد شومان.
- صليحة فلاق وعائشة عميش .(2022) . إشكالية تحقيق الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة الغذائية في ظل جائحة كورونا. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، 16 (2).
- عصام عبد الشافي .(2022) . الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- علي مكيد وفريدة بن عباد .(2017) . وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (17).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي .(2022) . التداخليات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن . صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- وسيلة واعر .(2021) . دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي . مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، 08 (02).